

تحالف مساواة دون تحفظ

بيان حول اوضاع النساء في ظل الحراك و التحولات في المنطقة العربية:

دعوة لوقف العنف ولحوار اجتماعي واقتصادي واسع حول حقوق المواطنة والمساواة

تموز ٢٠١٣

توقف "تحالف مساواة دون تحفظ"، وهو تحالف عربي نسوي يضم هيئات و جمعيات نسوية من مصر، سوريا، فلسطين، لبنان، المغرب، تونس، الأردن والبحرين، خلال إجتماعه الدوري الذي انعقد في القاهرة في ٢٧/٦/٢٠١٣، عند التطورات السريعة التي تشهدها المنطقة العربية منذ نهاية العام ٢٠١٠، وآثارها في اوضاع النساء، ولا سيما موقعهن في الحراك السياسي الحالي.

مما لا شك فيه، أن الثورات العربية التي انطلقت في نهاية ٢٠١٠، بعثت آمالاً كبيرة، وعززت الحراك الاجتماعي والنسوي في المنطقة العربية المطالب بالتغيير والحرية، وبارساء العدالة الاجتماعية، المساواة والكرامة الانسانية.

لكن الفترة الماضية، شهدت ولا تزال، تصاعد وتيرة العنف والقتل والدمار، بالترافق مع خفوت دوي الخطاب السياسي المطالب بحقوق المواطنة وبالمساواة بين كل افراد المجتمع واطيافه، مما بات يهدد جدياً بتقويض كل الامل الشعبية التي عقدت على الثورات العربية.

كذلك، شهدت تلك الفترة في البلدان العرصة للتحولات السياسية، درجة عالية جداً من التدخلات العربية والاقليمية والدولية التي سعت ولا تزال لحرف مسار التحركات الشعبية بما يتناسب مع الاهداف الخاصة للدول مصدر تلك التدخلات. ولقد ادت تلك التدخلات الخارجية السلبية الى تعميق الشرخ السياسي الداخلي، ومن ثم الاهلي، وصولاً احياناً الى الاحتراب الداخلي، بين الكثير من الاطراف الضالعة في ما اصطلح تسميته "الربيع العربي".

ومنذ البدء، طغى على هذا المشهد العربي الخطير، الخطاب السياسي الاسلامي المحافظ وطروحاته، الذي تعزز بفضل الفراغ السياسي الذي كان سائداً خلال الحقبة السابقة، بحيث طغى على الخطاب المطالب بالمواطنة الكاملة، الحقوق الاجتماعية والمدنية والمساواة بين كافة افراد المجتمع واطيافه.

نظراً لقوتها التنظيمية، تمكنت الأحزاب الإسلامية المحافظة من تبوؤ مواقع القرار السياسي الرئيسية في الكثير من البلدان العربية بدءاً من مصر وتونس، مروراً بالمغرب واليمن وليبيا، كما تعاضمت قوة التيارات الإسلامية الأصولية والجهادية الأكثر تشدداً في المسائل الاجتماعية و الأكثر تطرفاً في أسلوب التعامل السياسي،

لقد واكب صعود تلك القوى الإسلامية ارتفاعاً في وتيرة العنف والتهميش ضد الأقليات والنساء وتزايد النزعة لإقصائهن من الحيز العام والسياسي، وذلك جنباً الى جنب مع ارتفاع وتيرة الشرخ الطائفي والإعتداءات على الأقليات.

بناء على ما سبق، وانطلاقاً من قناعات الهيئات المنضوية تحته، يطالب التحالف كافة الجهات الدولية والإقليمية، وقف تأجيج النزاع المسلح وعمليات التسليح وتسريب المقاتلين الجهاديين الى المنطقة، لما في ذلك من اثار كارثية من جهة على البلدان التي تعاني من حالة عدم الاستقرار، ومن جهة ثانية على مسار التغيير الشامل المأمول، وعلى اوضاع النساء وتطلعاتهن. لقد ازدادت قساوة معاناة النساء في تلك البلدان، بحيث بتن مع الاطفال الضحايا الرئيسية للنزاعات المسلحة، والتدهور الاقتصادي.

ويدعو التحالف ايضاً الى اطلاق حوارات وطنية حقيقية وشاملة تتسم بمشاركة فاعلة وبارزة للنساء ولكل أطراف المجتمع، مؤكداً على اهمية ان تسعى كافة القوى النسائية والمدنية في المنطقة على تضمين مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية في أجنداتها الوطنية.

اخيراً، يكرر "تحالف مساواة دون تحفظ" مطالبته بازالة كافة اشكال التمييز ضد النساء وبانجاز الدولة المدنية، اي دولة القانون المبنية على المساواة والحقوق الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية لكل المواطنين والمواطنات وبدون تمييز، مشدداً على ان تتضمن اي تعديلات دستورية في البلدان التي تشهد مرحلة انتقالية، سيادة منظومة حقوق الإنسان والنساء العالمية فوق اي اعتبارات وطنية اخرى، وضرورة ان تتبنى السلطات المؤقتة اليات واضحة تسمح للنساء بالمشاركة الفاعلة في إعادة بناء الدولة وفي إعادة صياغة الدستور.